

هل السعودية بصدق انجاز صفقة سلاح نووي؟

عبدالوهاب الشرفي

قال وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير" في مقابلة أجرتها معه قناة CNN الأمريكية يوم أمس الاربعاء إن بلاده ستسعى لامتلاك سلاح نووي إذا امتلكته إيران .

حديث الجبير عن أن السعودية ستسعى لامتلاك السلاح النووي في حال امتلكته إيران ليس أول حديث سعودي في هذا الشأن فقد سبقه ولي العهد السعودي إلى ذات القول في مقابلة أجرتها معه Al BBC قبل أشهر كما كان هذا التصريح قد سبق من السعودية منذ وقت مبكر وصرح به "تركي الفيصل" رئيس الاستخبارات السعودية - سابق - قبل أعوام .

تصريح "تركي الفيصل" كان في العام 2003 م اي قبل الاتفاق النووي الإيراني وتصريح ولي العهد السعودي "بن سلمان" كان في فترة سريان الاتفاق ، وتأتي تصريحات الجبير الليلة بعد انسحاب "ترامب" من الاتفاق النووي ، وكان حديث الجبير أساسا ضمن تعليقه على انسحاب "ترامب" من الاتفاق . مما يستغرب له في التصريحات السعودية هذه أنها تتحدث عن امتلاك السلاح النووي مجازة لإيران إذا فعلت ذلك ولكن لا توجه لدى السعودية لادارة برنامج نووي سلمي مجازة لإيران التي تمتلك برنامجا سلميا نشطا فالسعودية لديها برنامج محدود للغاية في المجال الذري لمقارنة بينه وبين برنامج إيران النووي .

يحتاج الحديث عن برنامج نووي سلمي إلى بنية تحتية لا تمتلكها السعودية حاليا ولا يظهر عليها توجه لامتلاكها ، و البرنامج النووي للغراض العسكري يحتاج لضعف حجم البنية التحتية اللازمة لبرنامج نووي سلمي وهذا يعني أن السعودية غير مؤهلة ذاتيا لانتاج سلاح نووي ، واي احتمال في مجال التسلح النووي السعودي هو في إطار شرائها من الخارج .

تضع السعودية نفسها في موضع الند لإيران في المنطقة و تعمل بطبيعة الحال لحفظ على حالة من توازن القوى - الممكنة لها - مع إيران ، وهي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك ترسانة صواريخ استراتيجية و قادرة على حمل رؤوس نووية ، وإذا استثنينا الجانب اللوجستي المتعلق بـ إيران تنتج صواريخها الاستراتيجية بينما السعودية تمتلك مخزون اشتريته من الخارج ، فإن السعودية تحوز

على حالة التوازن مع ايران في القدرات الصاروخية التقليدية ولو من ناحية الامتلاك و بعيدا عن الكم

انسحاب " ترامب " من الاتفاق النووي الايراني قد يعيد احتمالات التطوير النووي العسكري من قبل ايران في حال لم تتوصل ايران مع باقي الشركاء في الاتفاق النووي الى تسوية او لنقل تفاصيل يجعل ايران تتمسك بالتزامات الاتفاق المصممة لمنعها من التطوير النووي العسكري بينما سيكون هذا الاحتمال منعدم في حال استمرار العمل بالاتفاق النووي بين باقي الشركاء رغم انسحاب الولايات المتحدة .

انسحاب " ترامب " من الاتفاق النووي ليس على خلفية منع ايران من امتلاك السلاح النووي لانه لن يجد ضمانة اكبر من هذا الاتفاق لمنع ايران من فعل ذلك وهذا هو سر تمكّن باقي الشركاء بالاتفاق وهم يشاركون " ترامب " ذات الموقف من عدم السماح لايران بالتطوير العسكري و جميع يروا كفاية الاتفاق لضمان عدم تطوير ايران لسلاح نووي ، و بالتالي فتدوير عجلة الادعاء بتطوير نووي ايراني هو احد اهداف انسحاب " ترامب " من الاتفاق وقد بدء ذلك بالفعل بمؤتمر رئيس وزراء " الكيان الصهيوني " عقب زيارة " مومبيو " وزير خارجية الولايات المتحدة " للكيان الصهيوني " قبيل اعلان " ترامب " الانسحاب من الاتفاق حيث تحدث عن امتلاكه " كيانه " لـ 55 الف وثيقه تثبت تطوير ايران للقنبلة النووية - لم يعرض ولو واحدة منها - و هو موقف تبناه " مومبيو " بعد المؤتمر على الفور .

اذا نحن امام افتراضين لاختلال حالة توازن القوة بين ايران وبين السعودية احدهما فعلي وهو في حال انتهاء العمل بالاتفاق تماما وعدم تمكّن باقي الشركاء به و ثانية غير فعلي لكنه سيقدم من " الولايات المتحدة " على انه فعلي و ستدفع تجاه ايران على هذا الاساس وستبني عليه ، وفي كل الافتراضين ستكون السعودية امام اختلال توازن محتمل فهل سيمثل هذين الافتراضين او احدهما مدخلا لاملاك السعودية سلاح نووي للحفاظ على توازن القوة مع ايران ؟ وهل ستحصل على من يبيعها قنبلة نووية ؟ . اذا ما تجاهلنا الابعاد القانونية فمما لا شك فيه ان الحسابات تجاه الاسلحة الاستراتيجية و النووي على رأسها حسابات معقدة وليس فقط متعلقة بحالة توازن القوة بين اطراف متنافسة ، و المتابع يجد مدى الصعوبة و التدخلات للمنع التي تصاحب الحديث الروسي بتزويد الحكومة السورية بمنظومة الـ 300 لـ 5 لما سيترتب عليها من اخلال بتوازنات القوة للدول المعنية بالملف السوري ، وهذا بحق منظومة دفاع جوي اما في حق سلاح نووي فالامر اكثر تعقيد وصعوبة بكثير .

تظل السعودية حلقة قوية غير قوية عظمى و السماح بامتلاكها اسلحة استراتيجية هو امر قد حصل و يمكن ان يتكرر و الم يكن من الولايات المتحدة فسيكون من غيرها كما باعوها الصين صواريخ استراتيجية قادرة على حمل رؤوس نووية ، و الحفاظ على حالة توازن قوة بين السعودية و بين ايران ليس فقط سعيها سعوديا وانما ايضا التزاما لحلفائها في ظل الصدام المشترك مع ايران ، لكن هل هذا الامر سيسري بحق السلاح النووي اذا ما امتلكته ايران .

بالنظر لوضع السعودية و لطبيعة تحالفاتها يمكن الجزم بان الحسابات تجاه السلاح النووي ستظل مختلفة

عن غيره من الاسلحة الاستراتيجية ، فلا البنية الادارية ولا البنية اللوجستية ولا الاستقرار السياسي يسمحان بمحارفة كتسليم السعودية قنبلة نووية ، كما ان طبيعة التحالف ايضاً لن تسمح بذلك فمهما كانت م坦ة هذا التحالف مع المشاريع الامريكية او البريطانية او الفرنسية او ”للكيان الصهيوني“ الا ان تسليمها سلاحاً نووياً هو امر غير ممكن على الاطلاق لان الحسابات هنا ليست مقتصرة على ايران وانما ستتصبح متعلقة بجميع الدوله وتسليم السعودية ايران سيمنحها درعاً قد يؤهلها للتحكم في قرارها السياسي ولدرجة احتمال خروجها من السير في المشاريع الامريكية وهو امر لا يمكن السماح بقيام احتماله اي كان اختلال توازن القوة بينها وبين ايران .

كانت السعودية من مولوا القنبلة النووية الباكستانية وكان ذلك مسار نسيي بديل لعدم وجود فرصة امتلاك السعودية لها ، لكن العلاقة مع الباكستان في السنوات الاخير لم تعد بذات المستوى السابق وهو امر ينعكس على التوازن النسبي الذي كانت توفره القنبلة النووية الباكستانية لل سعودية ولم تعد - السعودية - تحوزه حالياً ، لكن يمكن اخذ هذا الطبيعة من الاستفادة النووية هي المتاحة لل سعودية امام اي تطوير نووي ايراني وهو متساير ايضاً مع التوجه الامريكي ”لنذهب“ السعودية اموالها ، فقد تنشاء علاقة تحت عامي الحاجة للحفاظ على توازن القوة بين ايران و السعودية و الابتزاز المالي لل سعودية تمثل في بيع السعودية قنبلة نووية دون تسليمها لها ، بمعنى قد يمنج لل سعودية صورة انها اشتربت قنبلة نووية ودفعت قيمتها وباضعاف مضاعفة لكن بشرطين ان تظل في غير حيازة السعودية حتى لو ادخلت الى داخلها فتكون في حيازة القاعدة الامريكية في السعودية و ان لا تملك السعودية القرار بتحريكها او استخدامها وان منحت حق طلب ذلك ، وهذا هو اقصى ما يمكن ان تحصل عليه السعودية من علاقة نووية بمقابل اي تطوير نووي ايراني هو بحد ذاته ايضاً غاية في الصعوبة بل قد تسبقه الحرب اذا ما توجهت فعلياً اليه .